

سعادة عبد الله بن أحمد آل صالح - وكيل وزارة الاقتصاد -  
في حوار مع  
مجلة اقتصاد ابوظبي

السؤال الأول:

ما مدى استعداد الدولة للتعامل مع كافة النزاعات التجارية التي تنشأ مع دول أو مؤسسات أجنبية؟

الجواب:-

يمكن تمييز نوعين من النزاعات التجارية المحتملة بين الدولة ودول أو مؤسسات أجنبية:  
- نزاعات تجارية تحكمها اتفاقات منظمة التجارة العالمية  
- نزاعات تجارية تحكمها اتفاقات تجارة حرة المبررة بين الدولة وغيرها من الدول

النزاع حول مسائل تتعلق في اتفاقات منظمة التجارة العالمية يمكن تسويته خلال آلية فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية. والتي تنطوي على مراحل متدرجه لتسوية المنازعات بدءً بالمفاوضات وانتهاءً بالتحكيم. وهذه الآلية منظمة من خلال قواعد محدده وأطر زمنية للوصول إلى قرارات بشكل دقيق وزمن معقول.

النزاع في مسائل تتعلق باتفاق تجارة حرة يمكن تسويته من خلال آلية فض المنازعات المنصوص عليها في الاتفاق المعني ولا يخلو أي اتفاق تجارة حرة من هذه الآلية ومن حيث استعداد الدولة للتعامل مع أشكال النزاع المختلفة فهي تملك من الخبرات القانونية والفنية والأجهزة المناسبة ما يمكنها من التعامل مع مختلف أنواع المنازعات التجارية.

السؤال الثاني:

هل التشريعات الحاكمة للدول المنضوية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية كافية لإدارة والتحكيم في النزاعات التي تنشأ بين الدولة والدول الأخرى؟

الجواب:-

تعد آلية فض النزاعات والتحكيم التي تنشأ بين أعضاء منظمة التجارة العالمية آلية فعالة ومنصفة وكافية حيث نجحت هذه الآلية في تسوية النزاعات التي نشأت بين أعضاء المنظمة وفي العديد من الحالات كان الحكم في النزاع لصالح دولة نامية ضد دولة متقدمة.

السؤال الثالث:

ما مدى تجاوب شركاتنا ومؤسساتنا الوطنية مع جهود وزارة الاقتصاد في مفاوضاتها مع المنظمة وهل ينبغي التشاور مع تلك الجهات قبل أي مفاوضات دولية؟

الجواب:-

تتعاون الوزارة مع الهيئات الممثلة للقطاعات التجارية والخدمية في الدولة وكذلك مع العديد من المؤسسات الوطنية ذات العلاقة في سياق جميع المفاوضات التي تجريها الوزارة سواء ما كان منها متعلقاً بمنظمة التجارة العالمية أو في سياق مفاوضات التجارة الحرة. وتبدي هذه الجهات تعاوناً جيداً. كما تطمح الوزارة دائماً إلى المزيد من التعاون مع القطاعين العام والخاص لتمكين من أخذ مصالحها بالاعتبار في سياق تحديد استراتيجيات وأهداف وأولويات التفاوض.

السؤال الخامس:

ما مدى التعويل على الاتفاقيات الثنائية التي توقعها الدولة مع الدول الأخرى في حماية مصالح المستثمرين الإماراتيين؟

الجواب:-

تنطوي كل اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو الجماعية في إطار مجلس التعاون الخليجي على فصل خاص لتنظيم الاستثمار المتبادل يتضمن آليات وأحكام تضمن حماية الاستثمارات ومصالح وحقوق المستثمرين من خلال احكام قانونية ملزمة تضمن الانتصاف من أية ممارسات مجحفة.

السؤال السادس:

هناك الكثيرون الذين يروجون ليوادر فشل جولة الدوحة. هل تعتقدون بتلك الرؤية؟ وما هي الإنعكاسات؟

الجواب:-

أدى تعليق مفاوضات جولة الدوحة مؤخراً إلى أسف جميع أعضاء المنظمة على عدم التوصل إلى تسويات مرضية أو حلول وسطية فيما يخص مواضيع أجندة الدوحة للتنمية. إلا أننا لسنا متشائمين بشأن استئناف هذه المفاوضات بعد حين خصوصاً وأن هنالك جهود تبذلها العديد من الدول المؤثرة من خلال المشاورات الغير رسمية بينها لإعادة إحياء هذه المفاوضات. ومن حيث انعكاسات تعليق مفاوضات أجندة الدوحة فإن الدول النامية المصدرة للمواد الزراعية والقطن ستكون أكبر متأثرين من عدم إزالة أو تقليص الدعم الزراعي الذي تتيحه الدول المتقدمة لمنتجاتها. إلا أن جميع أعضاء المنظمة هم متأثرين بشكل أو بآخر لأن الكثير من الآمال قد علقت على هذه الجولة للسعي قدماً لتحقيق مزيد من التحسين في النفاذ للأسواق للمنتجات غير الزراعية وفي قطاعات الخدمات والعديد من المسائل الأخرى التي تعزز النظام التجاري متعدد الأطراف.

الجواب:-

تلتزم دولة الامارات العربية المتحدة بالتفاوض جماعيا في إطار دول مجلس التعاون الخليجية على اتفاقيات التجارة الحرة وتقوم دول المجلس ومن خلال أمانة المجلس بالتفاوض على جملة من الاتفاقيات مع عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي- تركيا- دول رابطة الإفتا- الصين- اليابان- الهند- باكستان. وهناك عدد آخر من الدول والتجمعات الاقليمية الاخرى التي يجري دراسة وإمكانية إبرام اتفاقات تجارة حرة معها كمجموعة الميركسور.

السؤال الثامن

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قرار لم نلمس بوادره بعد على ارض الواقع ما هو تقييمكم لها؟

الجواب:-

إن دولة الامارات العربية المتحدة كانت من الدول الاساسية التي سعت الى ان جُذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سبيلها نحو التنفيذ في وقت اقصر من المدة التي حدد لها ابتداء وهي سنة 2007 , وكانت جهودها مع الدول العربية الاخرى في ان تم اختصار المدة الى العام 2005 .

فقد كان من المقرر ان تقام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات يتم فيها خفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسبة 10% سنويا ليتم في العام 2007 التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي من الرسوم لدى دخولها للأسواق العربية , الا ان المدة قلصت ليكون العام 2005 هو العام النهائي الذي تشهد السلع ذات المنشأ العربي انسيابية كاملة في الانتقال بين الدول المنظمة للمنطقة وبطبيعة الحال يمثل هذا الاختصار الزمني نقلة نوعية في مسار العمل العربي المشترك الذي اعتاد البطء في التنفيذ.

وكان الهدف الاساس من هذه المنطقة هو انتقال السلع ذات المنشأ العربي بين الدول العربية دون رسوم جمركية بهدف تعزيز التجارة البينية بين الدول العربية وتحقيق الانسيابية في تصريف السلع والبضائع المنتجة في الدول العربية .

و تشير الاحصائيات المعتمدة من صندوق النقد العربي الى نسبة التجارة العربية البينية الى اجمالي التجارة الخارجية بلغ 10,1 % في العام 2004 , فقد سجلت الصادرات البينية ارتفاعا بنسبة 21,2 % لتبلغ 34,7 مليار دولار . وقد اظهرت التحليلات ان التجارة البينية تتركز بين الدول المجاورة فمثلا صادرات مملكة البحرين الى الدول العربية تركزت بنسبة 58 % الى المملكة العربية السعودية وتركزت صادرات تونس الى الدول العربية في دولة مجاورة هي ليبيا وتركزت صادرات قطر الى الامارات والسعودية وهكذا .

ان هذا التحليل لواقع التجارة العربية البينية لايعطى مؤشرا مشجعا او مرضيا , لان الدول المجاورة والتركيز على التجارة معها لايعنى ان هناك سياسة هادفة لتطوير التجارة البينية العربية باعتبارها هدفا تسعى المنظمات العربية الى تحقيقها . وعليه لايد من التفكير بسياسة جديّة وعملية في توسيع التجارة بين الدول العربية خاصة بعد ان دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ.

ومن خلال تقييمنا لمسيرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى , والتي نرى في وجودها نقلة نوعية في اطار التبادل التجاري العربي , الا انه لايمنع من اسراد بعض الملاحظات التي نراها في غاية الاهمية وضرورة اخذها بنظر الاعتبار لتكتمل المسيرة في اتجاهها الصحيح وتحقيق اهدافها بما كان مرسوم لها ,

حيث ان الدول الاعضاء خطلت خطوات جيدة في عملية التخفيض الجمركي و الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل, الا ان هناك امور اخرى حرية بالنقاش والدراسة من خلال اجتماعات مكثفة تلك هي القيود غير الجمركية والتي تشكل عبئا اكثر من الرسوم الجمركية وقد تعرقل دون التنفيذ الفعلي لما يراد لمنطقة التجارة الحرة ان تكون فالاجراءات الادارية على الحدود غالبا ما تكون معقدة لتسمح السلطات المسؤولة بعدها للسلعة ان تدخل كما ان المواصفات والمقاييس والتدقيق عليها والمطالبة بشهادات المطابقة وتباين التطبيق بين هذه الدولة وتلك تعتبر من العوائق الكبيرة التي تواجه عملية تدفق السلع بين الدول الاعضاء ويفوق تأثيرها تأثير القيود الجمركية .

لذلك فان الوصول الى التخفيض الكلي للرسوم الجمركية كان لا بد ان يرافقه انتهاء العوائق غير الجمركية ايضا لانها ستمتص كل اثر ايجابي للتخفيض وستعاني الدول ذاتها من احباط كبير.

كما انه لا بد من عمل لوائح بمنتهج السوق او المنطقة الحرة في هذه البلدان اذ ان السلع المنتجة وان كانت ضمن الحدود الجغرافية للبلد الا ان المنتجات تعتبر سلع اجنبية لاتخضع الى كامل الاعفاء من الرسوم كما هي الحال بالنسبة للسلع ذات المنشأ العربي كما ان السلع المنتجة في هذه المناطق لا بد وان تحدها الظروف المتفق عليها كما هو الحال بالنسبة للقيمة المضافة ومدى نسبتها في تكوين السلعة؟ كما انه ليس هناك مايشير الى ان الدول الاعضاء اجرت مناقشات حول قواعد المنشأ للسلع

ومن خلال هذا التشخيص نرى ان تتم بعض الامور التي تساعد على الحد من الآثار السلبية لذلك ومن اهمها ما يلي :

- ضرورة ايجاد الية يتفق عليها لازالة القيود غير الجمركية والتي تحمل اثارا سلبية على حركة التبادل التجاري اضافة الى خلقها لازمة بين الدول المعنية , لذلك نرى ان يصار الى نموذج موحد للمواصفات ونموذج موحد لشهادات المطابقة وكذلك للشروط الصحية وشكل التغليف حتى لاتكون في المستقبل حجة عند التلكؤ في اجاز المعاملات عند الحدود.

- الاتفاق على الاسس التي تثبت المنشأ العربي للسلعة ومقدار القيمة المضافة على السلع التي يمكن ان تشمل بامتيازات المنطقة وهذا يتطلب تشكيل لجنة فنية صرفة تتولى وضع الاسس لقواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية . وكذلك معالجة النقص الواضح في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عدم اشارته الى الكيفية التي تعامل بها منتجات المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وبالتالي دراسة اوضاع هذه المناطق في كل دولة من الدول المنظمة لمنطقة التجارة الحرة ومن ثم وضع الاسس والضوابط التي تعامل منتجات هذه المناطق . لان عدم تحديد الموقف منها سيؤدى الى مشاكل كثيرة وخلافات لاحصر لها حيث ان بعض منتجات المناطق الحرة في الدول العربية تتمتع بنفس امتيازات المنتجات داخل الدولة مما سيترتب عليه تداخل غير مرغوب فيه لدى الدول الاخرى..

- العمل على تدريب كادر وظيفي واخر احتياط ترشحهم الدول المنظمة للمنطقة وذلك لتهيئة كادر مؤهل متفهم لكافة التعليمات والشروط والضوابط التي تحكم عملية انتقال السلع دون الاجتهاد الشخصي او التفسير الكيفي عند التطبيق وبالتالي تكون الاجراءات موحدة عند كل نقطة حدودية بما فيها المتطلبات والوثائق المطلوبة باعتبارها موحدة وواضحة لا لبس فيها ولا مجال لاجتهادات او تفسيرات انية تؤدي الى العرقلة وتمنع الانسيابية . وان هذه الخطوة ستحد من اي تخوف للقيود غير الجمركية التي من الممكن ان تستفحل وتفرغ الاهداف المتوخاة من انشاء المنطقة من محتواها .

- لا بد من الاستفادة من الرغبة الواضحة لدى الدول العربية المنظمة لمنطقة التجارة الحرة في الوصول سريعا الى التطبيق الكامل للمنطقة حيث اختصرت السنة النهائية من العام 2007 الى العام 2005 تفهما منها باهمية المنطقة وما تجنيها من فوائد جمّة , وذلك بالاسراع بطرح الية الانتقال الى السوق العربية المشتركة والتي تمثل المرحلة المتقدمة للمنطقة حيث ان خديات المستقبل القريب لن تنتظر الدول التي تناخر في ترتيب بيتها الداخلي , وهي فرصة امام الدول العربية في ان لاتضع المنطقة الحرة كهدف نهائي لها بل تتعدى ذلك الى السوق العربية المشتركة وصولا الى الوحدة الاقتصادية التي تعبر عن مصلحة الامة ذاتها.

- هناك العديد من الرسوم التي لا بد لها ان تخفض او تزال خلال هذه الفترة لتكون العملية موازية لتخفيض الرسوم الجمركية وتخريز التجارة العربية مثل العمل على تخفيض الرسوم المرتفعة المفروضة على تصديق الفواتير وشهادة المنشأ ورسوم المطابقة ورسوم الترانزيت للبضائع و الشاحنات العابرة ورسوم النقل البري حيث انها تشكل عبئا وتكلفة اضافية تضاف على السلعة وان تخفيضها او ازالتها يعمل على زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية ويزيد من القدرة التنافسية امام السلع الواردة من مصادر اخرى.

#### السؤال التاسع:

**الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها الدول المتقدمة هل تفسح المجال لإبرام اتفاقات ثنائية لتوطين التكنولوجيا بالإمارات؟**

**الجواب:-**

تسعى دولة الامارات العربية المتحدة دائما ومن خلال النص في الاتفاقيات على اشتراط نقل التكنولوجيا وخصوصا في المجالات المتعلقة بالاستثمار والخدمات ومن خلال برامج التعاون الفني المباشر بهدف نقل التقنية وتوطينها.

#### السؤال العاشر:-

**هل وزارة الاقتصاد معنية بالتنسيق مع وزارة البيئة في منح تراخيص تشييد المشاريع الجديدة وفقا لمراعاة شروط الحفاظ على البيئة من التلوث؟**

**الجواب:-**

في الواقع بعد التشكيل الوزاري الجديد والتغييرات الهيكلية التي صاحبه فقد تم نقل اختصاصات لجنة المشروعات من وزارة الاقتصاد الى وزارة الاشغال العامة , حيث باتت الوزارة المذكورة مسؤولة عن دراسة المشاريع والمناقصات المطروحة والعطاءات المقدمة وبكل تأكيد فان شروط التنفيذ والارساء لا بد ان تتضمن ما يتوافق مع الحفاظ على البيئة السليمة من قواعد محددة تمنع التلوث و تعتبر شرطا واجب التنفيذ لمنحها التراخيص اللازمة.

#### السؤال الحادي عشر:-

**السجل الدائر إن لم نقل الحرب الضروس بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي حول المنتجات الزراعية. هل تشعرون جأها بالتخوف مع الدول الزراعية الأخرى؟**

**الجواب:-**

الخلاف حول إزالة الدعم حول المنتجات الزراعية لم يكن مقصورا فقط على الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي فقد كان أيضا محط اهتمام الدول النامية المنتجة للمواد الزراعية والقطن. وبالرغم من أن دولة الامارات لا تصنف في عداد الدول الزراعية إلا أنها اتخذت مواقف داعمة للدول النامية الزراعية بالرغم من عدم وجود تأثير مباشر عليها جراء إزالة الدعم عن المنتجات الزراعية.

#### السؤال الثاني عشر:-

**هل الإمارات مستعدة تماماً لتحرير قطاعاتها الخدمية وما هي أهم الإستحقاقات المترتبة على تلك الخطوة؟**

**الجواب:-**

لم تقم أية دولة بما في ذلك الدول المتقدمة بتحرير كامل لقطاعاتها الخدمية. وقد التزمت الدولة في إطار عضويتها في منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٦ بتقديم بعض الالتزامات في شتى القطاعات الخدمية مع التحفظ بحقها في استثناء بعض من القطاعات الخدمية. كما قدمت الدولة عرضها الأولي المشروط في إطار مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية في يوليو ٢٠٠٥ والذي تضمن تقديم عروض جديدة في بعض القطاعات الخدمية والتي سوف تتضمن رفع نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي من ٤٩٪ إلى ٧٥٪ في بعض القطاعات الخدمية.

#### السؤال الثالث عشر:-

**الإمارات من أولى دول العالم في صياغة تشريعات تهدف لحماية حقوق الملكية الفكرية ولكن هنالك العديد من الإختراقات أو بالأحرى جرائم تتدفق من خارج حدود الدولة فما هي الجهود التي تبذلها وزارة الإقتصاد في القضاء على تلك الثغرات؟**

**الجواب:-**

من حيث المبدأ فإن قوانين الملكية الفكرية جرم وتعاقب لأي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية سواء قانون العلامات التجارية أو قانون براءات الاختراع أو قانون حق المؤلف. ونحاول في وزارة الاقتصاد المحافظة على مكانة دولة الإمارات في منع مثل هذه الجرائم التي تمس حقوق الآخرين من جهة والتي تؤثر على الوضع الاقتصادي من جهة أخرى. ونهدف إلى محاربة جميع أشكال التعدي في مجال الملكية الفكرية وذلك حتى نوفر المناخ المناسب للاستثمار في الدولة ولحماية الحقوق سواء كانت حقوق أشخاص أو شركات لذا خلال المرحلة المقبلة سوف تسعى وزارة الاقتصاد لتنسيق وتكامل الأدوار في مكافحة هذه الاختراقات عن طريق تبادل المعلومات من ناحية وعن طريق إيجاد طرق فعّالة في مكافحة هذا النوع من الجرائم وسوف نسعى للتنسيق مع جهات الاختصاص ومنها الدوائر الاقتصادية في الإمارة المعنية ومنافذ العبور والجمارك وكذلك الأمن والشرطة.